كلية التجارة

أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية

The Impact of Cash Dividend Announcement on the Abnormal Returns in Traded Companies Stocks in Muscat Stock Market

إعداد
طلال بن خلفان بن سليمان المحاربي

بحث لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فى إدارة الأعمال

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمود صبح
أستاذ التمويل والإدارة المالية بالكلية

٢٠١٢

كلية التجارة
قسم ادارة الأعمال

أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على العوائد غير العادية
لأسهم الشركات المتداولة فى سوق مسقط للأوراق المالية

ملخص بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في إدارة الأعمال

إعداد الطالب
طلال بن خلفان بن سليمان المحاربي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الهادى صبح
أستاذ التمويل والإدارة المالية بالكلية

الدكتور/ سعيد مبارك الحرمى
أستاذ مساعد بكلية التجارة والإقتصاد جامعة السلطان قابوس

٢٠١٢

أولا: طبيعة المشكلة

يتمثل السؤال الأساسى لهذا البحث فيما يلى: **ماهى طبيعة ودرجة تأثير الاعلان عن توزيعات الأرباح على العوائد غير العادية للأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية؟**

إن العوائد غير العادية - فى واقع الأمر- تعبير عن تحركات الأسعار فى ضوء نماذج التسعير، حيث يتم تقدير العوائد العادية باستخدام هذه النماذج ، ثم يتم تقدير العوائد غير العادية باعتبارها الفروق بين العوائد الفعلية (معدلات التغير فى الأسعار) والعوائد العادية.

ثانيا:فروض البحث

يقوم البحث على اختبار مدى صحة الفرضين التاليين:

١- ليس هناك تأثير معنوى للاعلان عن التوزيعات النقدية للأرباح على العوائد غير العادية للأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية.

٢- ليس هناك تأثير معنوى للاعلان عن التوزيعات النقدية للأرباح على العوائد غير العادية التراكمية للأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية.

ثالثا: هدف البحث وأهميته

يهدف البحث الى التحقق من مدى صحة الفروض التى يقوم عليها البحث، وبذلك فانه يهدف إلى التحقق من مدى وجود اختلاف معنوى بين العوائد غير العادية للأوراق المالية المسجلة فى سوق مسقط للأوراق المالية قبل القيام بالإعلان عن التوزيعات، مقارنة بها بعد هذا الإعلان.

رابعا: منهج البحث

١- يعتمد البحث على " أسلوب دراسة الحدث " ، Event Study لتقييم تأثير الاعلان عن القرارات المالية الاستراتيجية على كل من العوائد غير العادية والعوائد المجمعة غير العادية.

٢- يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في الاعلانات الخاصة بالتوزيعات التى أعلنت عنها الشركات المساهمة المسجلة بسوق مسقط للأوراق المالية، وذلك عن الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٩.

خامسا: النتائج والتوصيات

تمثلت نتائج البحث فيما يلي:

١- اتضح وجود فروق معنوية بين العوائد غير العادية، نتيجة الإعلان عن التوزيعات، وبالتالى يُمكن للباحث - فيما يتعلق بالفرض الأول - أن يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل.

٢- اتضح وجود فروق معنوية بين العوائد غير العادية التراكمية ، نتيجة الإعلان عن التوزيعات، وبالتالى يُمكن للباحث - فيما يتعلق بالفرض الثانى - أن يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل.

وفي ضوء نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١- الإعلان عن قرارات التوزيعات بشكل تفصيلي يوضح هذه الأحداث بالتفصيل المناسب، بحيث يتم الاعلان عن أسباب هذه القرارات، وكذلك القيود المفروضة على الادارة، والبدائل المطروحة، مما يتيح الشفافية.

٢- توفير المعلومات بحيث تصل بالشكل المناسب إلى كل من المساهمين الجدد وقدامى المساهمين، وكذلك إلى كل من صغار المستثمرين و المستثمرين الرئيسيين، مع الحرص على أن تكون مناسبة للمستثمرين الأفراد ، وكذلك للمؤسسات التى لديها كوادر قادرة على تفسير هذه المعلومات.

٣- الاهتمام بخدمات التحليل المالي المحترفة التي توفر المعلومات بصورة ملائمة تحقق المصداقية والحياد والقابلية للفهم والتوقيت المناسب، وهذه يتطلب الاهتمام بدور صانع السوق Market Maker، ومن ثم تقليل حدة موجات الشراء والبيع غير المدروسة للمستثمرين الأفراد. وكذلك الاهتمام بدور صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات.

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	**(١: ٢٨)**
اولا: مقدمة	٢
ثانيا: تأثير سياسة التوزيعات على قيمة الشركة	٣
ثالثا: أنواع سياسات التوزيعات	٤
رابعا: طبيعة المشكلة	٧
خامسا: الدراسات السابقة	١١
سادسا: فروض البحث	٢٣
سابعا: منهج البحث وحدوده	٢٤
ثامنا: هدف البحث وأهميته	٢٦
تاسعا: المصطلحات الرئيسية المستخدمة	٢٧
الفصل الثانى:اختبار تأثير الإعلان عن التوزيعات النقدية للإرباح على العوائد غير العادية للأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية	**(٢٨: ٣٣)**
أولا: مقدمة	٢٩
ثانيا: تقدير العوائد العادية باستخدام نموذج السوق	٣٠
ثالثا: تقدير العوائد غير العادية حول تاريخ الإعلان عن التوزيعات	٣١
رابعا: اختبار تأثير الإعلان عن التوزيعات على العوائد غير العادية	٣٣
الفصل الثالث:اختبار تأثير الإعلان عن التوزيعات النقدية للإرباح على العوائد غير العادية المجمعة للأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية.	**(٣٤:٣٨)**
أولا: مقدمة	٣٥
ثانيا: تقدير العوائد غير العادية المجمعة حول تاريخ الإعلان عن التوزيعات	٣٦
ثالثا: اختبار تأثير الإعلان عن التوزيعات على العوائد غير العادية المجمعة	٣٨
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	**(٣٩: ٤٣)**
أولا: النتائـــج	٤٠
ثانيا: التوصيـات	٤٣
مراجع البحث	**(٤٤: ٤٩)**
أولا: المراجع العربية	٤٥
ثانيا: المراجع الأجنبية	٤٨
الملاحق	**(٥٠: ٧١)**
أولا: ملحق رقم (١)	٥١
ثانيا: ملحق رقم (٢)	٥٢
ثالثا: ملحق رقم (٣)	٦٢
رابعا: ملحق رقم (٤)	٦٧

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- مقدمة
- تأثير سياسة التوزيعات على قيمة الشركة
- أنواع سياسات التوزيعات
- طبيعة المشكلة
- الدراسات السابقة
- فروض البحث
- منهج البحث وحدوده
- هدف البحث وأهميته
- المصطلحات الأساسية المستخدمة بالبحث

أولا: مقدمة

أرتبط تطور قطاع سوق الأوراق المالية في سلطنة عمان بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به البلاد، حيث نشأ وتطور القطاع في ظل الأهداف الإستراتيجية التي تبنتها حكومة السلطنة من خلال خططها التنموية الطويلة الأمد، والتي ركزت على تشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة وتدعيم الآليات والمؤسسات التي من شانها أن تعزز الرؤى والاستراتيجيات والسياسات المشتركة.

ونتيجة لذلك، فقد جاء إنتشار الشركات المساهمة ليخلق حركة قوية للتعامل بالأوراق المالية، مما أدى إلى بروز أهمية قطاع سوق الأوراق المالية كأحد القطاعات الهامة في دعم الاقتصاد الوطني. ونظرا لأن الهدف الرئيسي من قرار إنشاء سوق منظمة للأوراق المالية هو ضمان إيجاد سوق تتمتع بالنزاهة والعدالة والشفافية، فقد قامت إدارة سوق مسقط للأوراق المالية في أغسطس من العام ١٩٩٨م بتشكيل لجنة للمراقبة والمتابعة تعنى بمراقبة تداول ورصد أية تلاعب بالسوق أو نشر للشائعات أوإخفاء المعلومات التي تؤثر على الأسعار.

إن أسعار الأسهم تتعرض لتقلبات يصعب تحليل أسبابها، غير أنها تتأثر أيضا بأحداث يمكن تقدير تأثيرها. ومن أهم هذه الأحداث ما يعرف بالأحداث الجوهرية، والتى تشمل الإعلان عن الاندماج، والإعلان عن زيادة رأس المال، والإعلان عن نتائج الأعمال، والإعلان عن توزيعات الأرباح.

ويتناول هذا البحث تحليل التأثير المعلوماتى للإعلان عن التوزيعات النقدية للأرباح على كل من العوائد غير العادية والعوائد غير العادية المجمعة لأسهم الشركات المتداولة بسوق مسقط للأوراق المالية .

ثانيا: تأثير سياسة التوزيعات على قيمة الشركة

ترجع أهمية سياسة توزيع الأرباح إلى تأثيرها على المجالات المالية الأخرى بالشركة، مثل الهيكل المالى وتدفق الأموال والسيولة والنمو وتكلفة الأموال كما أنها تؤثر على إتجاهات المستثمرين. وهناك جدل شائك حول تأثير التوزيعات على القيمة السوقية للشركة. وهناك مدرستان من الفكر فى هذا المجال: الأولى تدعى أن نسبة الأرباح التى يتم توزيعها لا تؤثر على قيمة الشركة، والثانية ترى العكس بإعتبار أن سياسة توزيع الأرباح ذات تأثير على قيمة الشركة (صبح، ٢٠١١، ص ٢٠٩).

ويقول المدافعون عن أن سياسة التوزيعات غير مرتبطة، وأنها غير ذات تأثير على قيمة المنشأة، أن هذا صحيح فى ظل إفتراضات عدم وجود ضرائب وعدم وجود تكاليف معاملات وعدم وجود نقائص السوق. وطبقا لهذا الرأى لا توجد سياسة مثلى للتوزيعات، حيث يتساوى عند المستثمر الحصول على التوزيعات مع عدم الحصول عليها. وترجع أصول هذه النظرية إلى اسهامات موديجليانى وميللر، حيث يناديان بأن قيمة المنشأة تعتمد على سياستها الإستثمارية وليس على الطريقة التى توزع بها أرباحها (بين توزيع الأرباح وإحتجازها).

ويرى المؤيدون لتأثير سياسة التوزيعات على قيمة المنشأة أن هذا صحيح فى ظل وجود نقائص السوق، وأن هذا التأثير يمكن تفسيره فى ضوء النظريات التالية (صبح، ٢٠١١، ص ٢١١، ٢١٢):

- نظرية عصفور فى اليد
- نظرية الاشارات
- نظرية تفضيلات المستثمرين
- نظرية الأرباح المتبقية

وتعتمد نظرية عصفور فى اليد على أن التوزيعات تحل مشكلة عدم التأكد فى أذهان المستثمرين، حيث يفضل المستثمر الحصول على توزيعات مؤكدة أكثر من تفضيله لأرباح رأسمالية غير مؤكدة.

أما نظرية الإشارات (وتعرف أيضا بنظرية المحتوى المعلوماتى)، فتتناول تأثير الإعلان عن التوزيعات على أسعار السهم فى ضوء تفسير المستثمرين لهذه المعلومة، حيث قد يفسر المستثمرون التوزيعات بإعتبارها "إشارة جيدة" عن مستقبل الشركة مما يدفع سعر السهم نحو الارتفاع، وربما يفسرها المستثمرون بإعتبارها "إشارة غير جيدة" مما يدفع سعر السهم نحو الانخفاض.

وتهتم نظرية تفضيلات المستثمرين بتحليل تفضيلات المستثمرين لسياسات التوزيعات التى تناسب احتياجاتهم الاستثمارية، فبعضهم يفضل السيولة وبالتالى الحصول على توزيعات، وبعضهم يفضل الأرباح الرأسمالية وبالتالى يفضل إعادة استثمار الأرباح بإحتجازها، كما قد يفضل البعض عدم الحصول على توزيعات فى حالة إلتزامهم بدفع ضرائب على هذه التوزيعات.

أما نظرية الأرباح المتبقية فترى توزيع المتبقى من الأرباح بعد تمويل جميع الفرص الاستثمارية المربحة المتاحة، والقضية المحورية هنا تتعلق بمن يستخدم الأموال أفضل: الشركة أم المستثمر؟ وحسب هذه النظرية يجب الاستمرار فى استثمار الأرباح بإحتجازها، طالما أن معدل العائد الذى تحققه الشركة يزيد عن معدل العائد الذى يمكن للمستثمر أن يحققه.

وتشير دراسة (1970, Elton and Gruber) إلى أن أهمية سياسة توزيع الأرباح لا يقتصر أثرها على أسعار الأسهم في السوق المالية وإنما تمتد لتشمل مجموعات المستثمرين في أسهم الشركة، فتفضيل المساهمين في الشركة متباينة تجاه سياسة توزيع الأرباح، فعلى سبيل المثال يفضل بعض المساهمين من المتقاعدين أو كبار السن توزيع الأرباح لأنهم يعدونه دخلا رئيسيا لاستهلاكهم، لذا يرون أن على الشركة أن توزع أكبر قدر ممكن من أرباحها بينما تختلف وجهة نظر بعض المساهمين الذين لا يحتاجون إلى أرباح استثماراتهم المالية في الشركة عن أولئك المتقاعدين، إذ يفضلون احتجاز تلك الأرباح تمهيدًا لإعادة استثمارها مجددًا داخل الشركة . ونتيجة لذلك التباين سيلاحظ المتتبع لسلوك المجموعة الأولى من المساهمين أنهم سيتخلون عن استثماراتهم في الشركة التي تحتجز الأرباح، ويشترون أسهم الشركات التي تعمل على توزيع الأرباح بصورة مستمرة، والعكس صحيح بالنسبة للمجموعة الثانية، وعليه فقد ستنتج البحاثان أن سياسة توزيع الأرباح قد تؤثر في حجم تداول أسهم الشركة في السوق المالية وبالتالي على قيمة الشركة.

ثالثا: أنواع سياسات التوزيعات

يوجد العديد من سياسات التوزيع، غير أن غالبيتها تقع في أحد التصنيفات الثلاثة التالية (صبح، ٢٠١١، ص ٢١٦ ٢١٨):

أ- **سياسة توزيع مستقرة:**

تتميز هذه السياسة بميل إدارة الشركة نحو المحافظة على مبلغ مستقر من التوزيعات للسهم الواحد من فترة إلى أخرى، فالملاحظ أن غالبية الشركات ترفض خفض توزيعات أرباحها حتى في أوقات المحن المالية، وتميل هذه الشركات إلى اتباع سياسة توزيع مستقرة نسبيا للأسباب التالية:

أ- يعتقد العديد من المديرين الماليين أن سياسات التوزيع المستقرة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، ولكن يلاحظ أن الأدلة العملية على العلاقة بين سياسة التوزيع وأسعار الأسهم لم تحسم هذا الموضوع.

ب- يرى المستثمرون أن التوزيعات الثابتة أو المتزايدة بصفة مستمرة درجة التأكد فيها أعلى من تلك الدرجة في ظل التوزيعات النقدية المتقلبة.

جـ- تتجنب سياسة التوزيع المستقرة المعلومات الخاطئة التي ينقلها الانخفاض السنوي للتوزيعات إلى المستثمرين.

٢ سياسة توزيع بمعدل ثابت:

هذه السياسة من السهل إدارتها بمجرد أن تختار الشركة معدل التوزيع المبدئي لها، هذه السياسة ستؤدي إلى عدم ثبات التوزيعات وعدم قابليتها للتنبؤ من جانب المساهمين في حالة تقلب أرباح الشركة، ومن المشاهد أن شركات قليلة تتبع هذه السياسة لأن أسعار الأسهم قد تتأثر عكسيا بالتقلب الكبير في التوزيعات.

٣ سياسة توزيعات منتظمة زائد إضافات:

في هذه السياسة تحافظ الشركة على توزيعات منتظمة منخفضة زائد زيادات إذا سمحت أرباح الشركة بذلك، ومن الواضح أن هذه السياسة هي وسط بين السياستين السابقتين، كما يلاحظ أنها شائعة بين الشركات التي تتعرض لتقلبات دورية في أرباحها، حقا إن هذه السياسة توفر المرونة للشركة، ولكنها تخلق حالة من عدم التأكد بين المساهمين.

ويتم إختيار السياسة المناسبة فى ضوء عوامل متعددة تشمل (صبح، ٢٠١١، ص ٢١٤-٢١٦):

١ القيود والحدود المفروضة على التوزيعات:

تنص النظم الأساسية للشركات على تكوين احتياطيات من الأرباح لتدعيم رأس المال، أو لمقابلة احتياجات السيولة، كما أن عقود القروض التي تعقدها قد تتضمن قيودا على توزيعات الأرباح أيضا.

٢ خطط النمو المستقبلية:

يلاحظ أن الشركات التي تنمو بسرعة عادة ما تحتجز غالبية أرباحها، في حين أن الشركات التي وصلت إلى مرحلة النضج غالبا ما توزع الجزء الأكبر من هذه الأرباح.

٣ مدى توافر مصادر تمويل من خارج الشركة:

مما لا شك فيه أن الشركات الجديدة و/أو الشركات الصغيرة لها قدرة محدودة للتعامل مع أسواق رأس المال للحصول على تمويل من خلاله، لذلك فإنها تعتمد اعتمادا كليا على التمويل الداخلي لمقابلة احتياجاتها المالية لتمويل المشروعات المربحة، على عكس الحال بالنسبة للشركات متوسطة وكبيرة الحجم، والتي لها سجل أداء مالي، حيث يمكنها اللجوء إلى أسواق المال للحصول على احتياجاتها، وبالتالي يمكنها اتباع سياسة متحررة لتوزيع الأرباح.

٤ تفضيلات مُلاك الشركة:

إذا رغب الملاك في المحافظة على درجة سيطرتهم على الشركة، فإن هذا قد يحد من بيع أسهم عادية، وبذلك تحجز الشركة قدر أكبر من الأرباح مقارنة بالمقدار الذي كانت تحتجزه في الأحوال الطبيعية، فمن المعروف أن بيع أسهم عادية جديدة يخفض من سيطرة المُلاك الحاليين، إلا إذا قاموا بشراء نسب من الإصدار الجديد تساوي نسب ما يمتلكوه حاليا من أسهم الشركة، ومما لاشك فيه أن المحافظة على درجة السيطرة في الشركة من الأهمية بمكان في كل من الشركات الصغيرة، والشركات المساهمة المغلقة.

٥ تكلفة التمويل للملكية الخارجية:

تكلفة الأرباح المحتجزة أو الملكية الداخلية أقل من تكلفة الأسهم العادية الجديدة، لأنها لا تتحمل تكاليف إصدار، ولكن من الملاحظ أن بعض الشركات الكبيرة – **عموما** – تستطيع إصدار أسهم عادية جديدة بتكلفة أقل بالقياس إلى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

٦ سجل التوزيعات السابقة للشركة:

الشركة التي لها سجل مستقر من توزيعات الأرباح ترغب في المحافظة على معدل مرتفع للتوزيعات فيها بالمقارنة مع الشركات التي يتصف سجل توزيعاتها **بعدم الثبات والتقلبات الغريبـــة**.

رابعا: طبيعة المشكلة

تزامنت الولادة الحقيقية لسوق مسقط للاوراق المالية مع بداية النهضة. عندما أخذت الشركات تشق طريقها في تجميع الاموال وصبها في مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد. ويعتبر إنشاء شركة عمان للفنادق وهي اول شركة مساهمة عمانية طرحت أسهمها للإكتتاب العام سنة ١٩٧٣م بداية الطريق نحو قيام هذه السوق وقد تلى قيام هذه الشركة إنشاء العديد من الشركات المساهمة العمانية والتي بلغ عددها (٧١) شركة قبل تأسيس سوق مسقط للأوراق المالية وهي (٢٣) شركة مساهمة مقفلة و (٤٨) شركة مساهمة عامة وقدرت حقوق المساهمين فيها عند إفتتاح السوق بـ (٢٦٩.٩) مليون ريال عماني موزعة على (١٧) الف مساهم.

إن إيمان السلطنة بالمصلحة الإقتصادية الوطنية المتمثلة في إيجاد سوق منظمة لأداء دورها الفعال في توجيه المدخرات نحو الإستثمار وتوفير الأموال لمشاريع التنمية الإقتصادية من مصادرها المتنوعة قد زاد من قناعة الحكومة ودفعها إلى المضي قدما في تنفيذ هذه الفكرة الرائدة.

وقد صدر قانون سوق مسقط للأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٨٨\٥٣) المؤرخ في ٢١ يونيو ١٩٨٨م.وذلك المرسوم الذي يعتبر الإطار القانوني لإنشاء السوق كمؤسسة تقوم بتنظيم سوق الأوراق المالية العمانية والإشراف عليها لتسهم مع بقية المؤسسات الأخرى في استكمال البنية التحتية للقطاع المالي في السلطنة. وبعد أن استكملت كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة باشرت سوق مسقط للاوراق المالية أعمالها في صباح يوم السبت الموافق ٢٠ مايو ١٩٨٩م. وقد بدأ أول يوم لتداول الاوراق المالية المنظمة للمرة الأولى في السلطنة بعملية تداول للمكرمة السلطانية السخية إذ اصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم توجيهاته السامية بشراء أسهم في الشركات المساهمة العامة لصالح الجمعيات الخيرية في السلطنة (http://www.cma.gov.om)

وأنشأت السوق في البداية كجسم واحد اشتمل على الجهاز الرقابي والبورصة التي يجري فيها بيع وشراء الاوراق المالية، وكان تسجيل وإيداع او حفظ شهادات الملكية وحفظ سجلات المساهمين يتم لدى الشركات المساهمة المدرجة في السوق حتى قامت إدارة السوق بإنشاء مركز للإيداع والتحويل في ١٥\٩\١٩٩٢م، ليقوم نيابة عن الشركات بإجراءات تسجيل وتعديل ملكية الاوراق المالية وإصدار الشهادات او حفظها وحفظ سجلات الملكية، واضيفت للهيكل لجنة للمقاصة والتسوية في يناير ١٩٩٦م للتأكد من شمول عقود إبرام صفقات التبادل واكتمال الصفقات عن طريق تسليم وتسلم الأثمان مقابل إثباتات الملكية. واضيفت في أغسطس ١٩٩٨م لجنة المراقبة ومتابعة التداول ورصد المخالفات وقد اثبتت التجربة ان ذلك الدمج أدى إلى إضعاف الدور الرقابي للسوق بسبب إنشغال القائمين عليه بأمور التداول والتسوية والإيداع والتحويل والمشاكل اليومية المرتبطة بذلك برز إتجاه لفصل الجهاز الرقابي عن البورصة والايداع والتحويل.

وتكلل الجهد بصدور المرسوم السلطاني السامي (٩٨\٨٠) بإعادة إرقاء سوق رأس المال الذي تم بمقتضاه فصل الجهاز الرقابي عن البورصة، وانشأت الهيئة العامة لسوق المال لتكون جهازا رقابيا تعنى بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والإشراف على كل المتعاملين في سوق مسقط للإوراق المالية وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية.

وانشئت سوق مسقط للأوراق المالية لتكون سوقا لتبادل الأوراق المالية في السلطنة. وصدر المرسوم السلطاني (٩٨/٨٢) بتأسيس شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية على شكل شركة مساهمة مقفلة. وبموجب هذين المرسومين تم إعادة هيكلة سوق الأوراق المالية حيث يوجد حاليا ثلاثة اجهزة منفصلة وهي كالتالي:

اولا : الهيئة العامة لسوق المال: وتهدف الهيئة إلى الارتقاء بكفاءة سوق المال وتنظيم عملياته وترسيخ قواعد السلوك المهني والانضباط بين كافة المتعاملين في مجال الاوراق المالية. وتتمثل مهامها فيما يلى:

- تنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الاوراق المالية وتداولها.
- الإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الوراق المالية.
- الإشراف على جميع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ثانيا: سوق مسقط للأوراق المالية: وتتمثل أهدافها فيما يلى:

- توفير الفرص لإستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني.
- تنظيم عمليات بيع وشراء الأوراق بما يضمن حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة.
- توفير المناخ المناسب الذي يضمن تفاعل العرض والطلب وضمان سهولة تسييل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية.
- مواكبة تطبيق آخر المستجدات في اللوائح والتعليمات والانظمة الإلكترونية التي تضمن تنظيم التعامل بالاوراق المالية طبقا للمعايير الدولية.
- ترسيخ قواعد السلوك المهني ورفع كفاءة المتعاملين في صناعة الاوراق المالية.

ثالثا : شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية: وتشمل اهدافها ما يلى:

- حفظ سجلات المساهمين.
- إيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأوراق المالية.
- إصدار شهادات الملكية.
- إصدار شيكات الأرباح للشركات المساهمة.

وقد تم إنشاء مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية في عام ١٩٩٢، وتم اختيار شهر يونيو لعام ١٩٩٠ كفترة أساس لإحتساب المؤشر . واختلف عدد الشركات المكونة لعينة المؤشر منذ ذلك التاريخ ليستقر حالياً عند ٣٠ شركة تمثل كل القطاعات المكونة للسوق ، ويتكون مؤشر سوق مسقط (٣٠) من ثلاث مؤشرات قطاعية: الأولى تشتمل على ١٠ شركات فى مجال البنوك والاستثمار، والثانية تشتمل على ١٠ شركات فى مجال الصناعة ، والثالثة تشتمل على ١٠ شركات فى مجال الخدمات والتأمين. ويهدف مؤشر سوق مسقط (٣٠) إلى إبراز التغيرات